" الابتكار كشرط لحماية حقوق الملكية الفكرية وأثر تكنولوجيا المعلومات عليه"
دراسة مقارنة

رامي إبراهيم حسن الزواهره
جامعة الزيتونة الأردنية
الاردن

محمد خليل أبو بكر
جامعة الزيتونة الأردنية
الاردن

منير محمد العفيشات
جامعة الزيتونة الأردنية
الاردن

هشام حامد الكساسبة
جامعة الزيتونة الأردنية
الاردن

ملخص:

حمل الباحث على عاتقه في هذه الورقة دراسة الابتكار كشرط لحماية حقوق الملكية الفكرية وأثر تكنولوجيا المعلومات عليه وذلك بتحليل وتمحيص شرط الابتكار باعتباره العنصر الأساسي في حماية حقوق الملكية الفكرية وخاصة حق المؤلف وذلك من خلال دراسة مقارنة في ضوء الآراء الفقهية والتشريعات الوطنية مع توضيح الفلسفة اللاتينية والإنجلوسكسونية في تفسير وتعريف هذا الشرط تقليدياً وصولا إلى بيان فيما إذا كان لتكنولوجيا المعلومات أثر على هذا المفهوم التقليدي لشرط الابتكار.

وفي سبيل معالجة وتحليل موضوع الورقة البحثية فقد تم تناولها في ثلاثة مباحث. جاء المبحث الأول تحت عنوان الابتكار في ضوء آراء الفقه، في حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان الابتكار في التشريع المقارن، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان أثر تكنولوجيا المعلومات على شرط الابتكار بصورته التقليدية، وختم الباحث هذه الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي خلص إليها من تمحيص وتحليل ونقد موضوع هذه الورقة.

مقدمة

يرتبط الفكر بالإنسان ارتباطاً وثيقاً فما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو العقل الذي يجعله يبدع ويبتكر، ولكن قيمة الفكر ليست في وجوده بل في الاستفادة منه، فالفكر هو المسئول عن تقدم البشرية ورقيها فليس منا من يحق له أن ينكر فضل من سبقه ومهد له الطريق وعبده ووضع له العلامات المضيئة ذات اليمين والشمال لتكون له ولغيره هادياً ومرشداً في هذه الحياة.

ولا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تؤديه الجهود الذهنية للمفكرين والمبدعين في تنمية المجتمعات والارتقاء بها على كافة الصعد والمستويات، لدرجة أصبح الاهتمام بالمفكرين والمبدعين من أبرز عوامل نجاح المجتمعات المتقدمة، مما أدى إلى حرص دول العالم المختلفة على الاهتمام بهؤلاء المبدعين من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية لما يبتكرونه من مصنفات.

ولا شك في أن حقوق المؤلف هي من أهم أقسام حقوق الملكية الفكرية على مر العصور والتي تعنى بجميع الإبداعات الذهنية المبتكرة في المجالات الأدبية والفنية والعلمية، ولما كان الابتكار هو أهم عنصر في حقوق التأليف لإسباغ الحماية على نتاج الإبداعات الفكرية للمؤلف لذلك فقد كان من الجدير محاولة سبر أغوار عنصر الابتكار باعتباره حجر الأساس بالنسبة للمصنف المتمخض عن إبداعات المؤلف.

وبإلقاء نظرة عامة على تشريعات حق المؤلف نجد أنها تحمي المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أياً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض منها طالما كانت مشروعة ولا تتعارض مع النظام العام.

ولذلك فإن انطواء المصنف على أصالة وابتكار يعد من أهم الشروط الواجب توفرها في العمل الذهني أو الفكري الذي ينبع من الكوامن الداخلية لشخص المؤلف فالابتكار هو حجز الأساس بالنسبة للمصنف. وعليه يشترط لحماية المصنف أياً كان شكله أو طريق التعبير عنه أن يكون مبتكراً بحيث يظهر أن المؤلف قد خلع عليه شيئاً من شخصيته، ويكفي أن يضفي المؤلف على فكرة ولو كانت قديمة شخصيته وأن تتميز بطابعه حتى يكون هناك مصنف يحميه القانون.

فالأساس أن يكون ثمة خلق مبتكر في كافة المجالات والعلوم الإنسانية والاجتماعية والفكرية والثقافية والفنية والأدبية وغيرها...، وبمعنى آخر فإنه حتى تجب الحماية يجب أن يكون ثمة ابتكار، وثمة مجهود فكري أو ذهني يتمثل بابتكار شيء جديد يضيف إلى ما هو موجود من قبل، فإذا كان عمل الشخص مادياً بحتاً لا ينطوي على خلق امتنع الكلام عن حق المؤلف.

والابتكار في مجال حقوق التأليف وإن كانت معالمه واضحة في كلا النظامين اللاتيني والإنجلوسكسوني، إلا أن تكنولوجيا المعلومات التي غزت العالم بما أفرزته من ثورة رقمية وظهور الإنترنت قد ألقت بظلالها على الكثير من التشريعات والقوانين

وبالتحديد حقوق الملكية الفكرية، وزادت تداعيات تأثير هذه الثورة التكنولوجية المعلوماتية على شروط الحماية التي تشترطها مفردات هذه القوانين ومن بينها القوانين الناظمة لحقوق المؤلف.

وعليه سيتم في هذه الورقة البحثية دراسة وتمحيص شرط الابتكار باعتباره العنصر الأساسي في حماية المصنف من خلال بحث هذا الشرط تقليدياً في ضوء آراء الفقه المقارن و التشريعات الناظمة مع توضيح الفلسفة اللاتينية والإنجلوسكسونية في تفسير وتعريف هذا الشرط، وصولاً إلى بيان فيما إذا كان لتكنولوجيا المعلومات أثر على هذا المفهوم التقليدي لشرط الابتكار، وحول مدى ضرورة تغيير مضمون شرط الابتكار بصيغته التقليدية لتتلاءم مع البيئة الرقمية التي نتجت عن ثورة تكنولوجيا المعلومات.

وعليه سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

المبحث الأول: الابتكار في ضوء أراء الفقه.

المبحث الثاني: الابتكار في التشريع المقارن.

المبحث الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على شرط الابتكار بصورته التقليدية.

المبحث الأول

الابتكار في ضوء آراء الفقه

يأخذ الفقهاء على عاتقهم الاضطلاع بمهمة وضع تعريفات للمصطلحات والمفاهيم القانونية المتضمنة في نصوص القوانين، فغالباً ما يترك المشرع مهمة وضع هذه التعريفات للفقه ولعل العبرة من ذلك أن المفهوم المراد تعريفه قد يكون مفهوماً نسبياً يتغير بتغير الزمان والمكان.

ويتجلى هذا الطرح بوضوح من خلال تعريف مفهوم الابتكار، حيث إنه مفهوم نسبي يختلف باختلاف الأزمنة، فما يعتبر إنتاجاً مبتكراً بالنسبة لعصر من العصور ليس بالضرورة أن يكون كذلك في عصر لاحق، كما أن الابتكار قد لا يظهر دائماً بنفس الحالة التي يبدو عليها، إذ إن حرية المؤلف في الإبداع كثيراً ما تتأثر بطبيعة المصنف أو الغرض منه؛ فالابتكار قد يكون في إنشاء المصنف وتكوينه (كالمصنف الذي يتناول موضوعاً لم يسبق طرحه من قبل)، وقد يكون الإبداع والابتكار في التعبير عن المصنف (كالمصنف المترجم الذي يكتسب الحماية نظراً للمجهود الذي بذله مؤلفه في إبراز شخصيته وطبع بصمته الخاصة في هذا المصنف من خلال اختيار الكلمات الأكثر ملائمة للغته والأدق تعبيراً عن فكره)[218].

ولكي يستظل المصنف بالحماية القانونية ويبقى ضمن دائرة الحماية فلا بد أن يتسم بالابتكار[219] أو ما يسميه جانب من الفقه الأصالة الأمر الذي لا بد معه من تعريف هذا المفهوم.

يعرف الابتكار[220] لغة:" ابتكر: تكلف البكور. أي بمعنى الباكورة وهي أخذ أول الشيء، ومنه أكل باكورة الفاكهة، أي أكل أولها. ابتكر الشيء ابتدعه غير مسبوق اليه (محدثة). والبِكرُ: كل فعلة لم يتقدم مثلها".

ومن جانبه فقد تعددت تعريفات الفقه للابتكار، فيرى جانب من الفقه[221] أن الابتكار أو الأصالة هي:" الأسلوب التعبيري الذي يشكل المصنف بصورة تسمح بتمييزه عن سواه من المصنفات، وذلك عن طريق التعبير عن شخصية صاحبه وبترك بصماته الواضحة عليه".

في حين يذهب جانب آخر من الفقه[222] بأن الابتكار بالنسبة لأي مصنف هو:" أن يكون هذا المصنف من ابتكار المؤلف نفسه، وأنه لم ينقل كلية أو أساساً من مصنف آخر... فقد يصل شخصان – كل منهما على انفراد – إلى نفس النتيجة و يتمتعان بحق المؤلف للمصنف إذا لم يكن ذلك المصنف قد نقل عن مصنف سابق مشمول بحماية حق المؤلف... ومن ثم يعرف المصنف الأصيل بأنه نتاج الفكر والعمل المستقلين لشخص واحد".

---

[218] **د.عبد الرشيد مأمون، د. محمد سامي عبدالصادق**: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم 82 لسنة 2002 ،الكتاب الأول ، حقوق المؤلف)، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2008، ص111.

[219] يرى جانب من الفقه أن الابتكار هو صفة للمصنف يجب أن يتسم بها، ولا يعتبرونها شرطاً أو ركناً موضوعياً لتوفر الحماية للمصنف، بل إنهم يصورونها كصفة ملاصقة للمصنف، والحقيقة أنه لا توجد مشكلة في ذلك حيث أنه بالنتيجة لا بد أن يتوافر الابتكار سواء اعتبرناه صفة أو شرطاً أو ركناً.

أنظر في هذا المعنى: **المستشار عبدالحميد المنشاوي**: حماية الملكية الفكرية وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ، ص 18.

[220] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، القاهرة ، 2005، ص 87 .

[221] د. عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1991 ، ص 345 وما بعدها.

[222] المبادئ الأولية لحق المؤلف، منشورات منظمة اليونسكو باللغة العربية، 1981، ص 19 .

وعلى صعيد الفقهاء الغربيين، فقد عرفه بعض الفقه الفرنسي [223] بأنه:" البصمة الشخصية التي يضعها المؤلف على مصنفه"، بينما عرفه جانب آخر من الفقه[224] بأنه:" التعبير عن شيء من شخصية المؤلف أو أن يحمل علامات أو دلالات من شخصية مؤلفه".

أما نظراؤهم في الفقه الانجليزي فقد ذهب بعضهم[225] إلى تعريف مفهوم الابتكار من خلال تعريفه للمصنف المبتكر بأنه:" ما ليس منقولاً عن غيره من المصنفات ويحتوي على الحد الأدنى من الإبداع" .

ويعلق الفقه الانجليزي[226]على شرط الابتكار (الأصالة) بأن الأصالة – فيما يتعلق بحق المؤلف- لا تحمل نفس معنى الجدة (Novel) أو الشيء الفريد أو النادر (Unique) المطلوب توافره في الاختراع حتى يكون العمل محمياً بموجب قانون براءة الاختراع. فالأصالة المقصودة في هذا المقام تعني أن المصنف يجب أن يتم إنتاجه بالاعتماد على مهارة وجهد وذوق المؤلف بحيث يظهر فيها جهد المؤلف ولو كان بسيطاً أو تافهاً (Slavishly).

ويؤكد جانب من الفقه الانجليزي[227] بالقول أن معايير أو درجة الأصالة أو الابتكار المطلوب هي درجة متدنية أو قليلة (Low)، لكن يبقى من الصعوبة بمكان أن نقرر مبدأً عاماً كمعيار أو الدرجة التي يمكن الاستناد لها حتى نعتبر العمل مبتكراً.

ويعرفه جانب آخر من الفقه الانجليزي [228] بأنه:" رابط مباشر بين المفهوم الذهني للمؤلف وبين المصنف الذي ينبثق ويتمخض بين يديه".

ولا يبتعد الفقه الأمريكي[229]في تعريفه للابتكار عن تعريف الفقه الانجليزي بأن:" المصنف يكون مبتكراً إذا لم ينقل أو ينسخ عن مصادر الغير"، و نلحظ أيضاً تجاهل الفقه الأمريكي للطابع الشخصي للمؤلف على مصنفه.

ولعل أفضل التعريفات التي قيلت في الابتكار هو ما ذهب إليه البعض[230] عندما عرف الابتكار بصفة عامة بأنه:" الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه، ذلك الطابع الذي يسمح بتمييز المصنف عن سواه من المصنفات المنتمية إلى نفس النوع، ويكون من شأن هذا الطابع أن يبرز شخصية المؤلف إما في مقومات الفكرة التي عرضها أو في الطريقة التي اتخذها لعرض هذه الفكرة.... أي بعبارة أخرى يقصد بالابتكار بصمة المؤلف الشخصية على المصنف الناتج عن مجهوده الذهني، والتي تسمح للجمهور بالنطق باسمه بمجرد مطالعة المصنف إذا كان من المشهورين، أو القول بانتهاء نسبة هذا المصنف إلى مؤلف لديه قدرة ابتكاريه على التعبير عن أفكاره".

وبمعنى آخر فلا بد أن نستشعر نفثات المؤلِف بين سطور المؤلَف بحيث تكون تعبيراً حقيقياً عن رؤاه وأفكاره التي يريد أن يحملها ويوصلها إلى الناس.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نقول بأن ابتكاريه أو أصالة المصنف تقوم على طابع شخصي يتمثل في العصف الذهني الذي يعكس شخصية مؤلف المصنف بحيث يظهر أن المؤلف قد خلع عليه شيئاً من شخصيته، فلذا لا يمكن أن نعتبر مجرد المجهود المبذول في التجميع – كتجميع القوانين و الأنظمة و اللوائح مثلاً – عملاً أصيلاً مبتكراً يستحق الحماية إلا إذا اقترن هذا التجميع بمجهود ذهني مميز يظهر شخصية صاحبه.

وبالتالي يكون المصنف مبتكراً[231] ولو كان مقتبساً أو ترجمة لمصنف آخر، ما دام وجد الابتكار في طريقة العرض أو التعبير، مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأصلي، أما إذا انتفى الابتكار عن المصنف كان غير جدير بالحماية، فلا بد أن يضيف المصنف من خلال الجهد المبذول شيئاً جديداً في عالم الفكر.

وفي هذا المقام حري بنا بيان مسألة اختلاف الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الابتكار في الأنظمة القانونية المختلفة، فبنظرة بسيطة إلى تعريف الفقه الانجليزي والأمريكي لشرط الابتكار فإننا يمكن أن نلحظ اختلافاً في الأساس الذي يبنى عليه مفهوم الابتكار بين كل من النظامين اللاتيني والإنجلوسكسوني، ولا سيما وأن مفهوم الابتكار مفهوم نسبي يختلف من عصر إلى

---

[223] **André Francon**: cours De propiété littéraire et industrielle, éd.Cd. (les cours De Droit) , 1996, n. 21, p. 30

[224] **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, UNESCO PUBLISHING, printed in France, 1999. p. 73, No. 2.1.2. " ….. for it to express something of the author's own character, for it to bear the mark of his personality".

[225] **Graham. J. H. Smith** : Internet law and regulation, 3rd edition, sweet and Maxwell, London, 2002, No.2.3.2, p. 22. "Originality means that the work is not copied and has a minimal amount of creativity".

[226] **Paul Dobson & Clive M. Schmitthoof:** Charlesworth's business law, 15th edition, Sweet & Maxwell, London, 1991, p661.

[227] **F.E Skone James:** Copinger and Skone James on the Law Of Copyright," including international and colonial copyright, with the statutes thereto and forms and precedents", Sweet & Maxwell, London, 8th edition, 1948, p: 42.

[228] **Jeremy Phillips & Alison Firth**: Introduction to Intellectual Property Law, 4th edition, Butterworths, London, 2002. n 11.2, p. 139 .

[229] **Paul Goldsten**: copyright, little brown and company edition, vol. 1, 1989. p. 35.

[230] **د. محمد حسام لطفي**: حقوق المؤلف في ضوء أراء الفقه و أحكام القضاء، القاهرة، 1999-2000، ص 26.

[231] **د. جمال محمود الكردي**: حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية " والنظرة العربية والإسلامية للحقوق الذهنية في منظومة الإقتصاد العالمي الجديد"، بحث منشور في مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، الجزء الأول، 2001، ص 126.

عصر، وبالتالي فإننا نجد أن هناك خلافاً في تفسير وتحديد مفهوم شرط الابتكار بين تشريعات الدول المنتمية للنظام اللاتيني عن تلك المنضوية تحت لواء النظام الأنجلوسكسوني[232].

ففيما يتعلق بتشريعات دول النظام اللاتيني فإنها تأخذ في تحديد مفهوم الابتكار(L' originalité) بالمعيار الذاتي بحيث أن المصنف يعد مبتكراً كلما كان يحمل البصمات الشخصية للمؤلف أي أن يكون من نتاج الإسهام الفكري للمؤلف، فالفلسفة اللاتينية تقوم على اعتبار المصنف الأدبي امتداداً لشخصية صاحبه، حيث يختار المؤلف مادته وينسقها ويبوبها ويعطي لها الشكل الذي يرتضيه لإنتاجه الأدبي كي يخرج إلى الوجود، فهناك صلة روحية بين شخصية المؤلف[233] وإنتاجه الذهني، وثمرة لموهبة المؤلف.

أما تشريعات دول النظام الإنجلوسكسوني فتقيم مفهوماً للابتكار(Originality) استناداً إلى معيار موضوعي يعتد أساساً بالجهد والعمل المبذول مهما قل شأنه دون النظر إلى مدى التصاق العمل بشخص مؤلفه وخلعه من ملكاته عليه، ويغلب هذا المفهوم في الدول الأنجلوسكسونية كانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أنه يترتب على المقارنة بين هذين النظامين القول بأن الاختلاف بينهما ينحصر في تفاوت درجة النشاط الإبداعي التي يتطلبها كل اتجاه، فالبحث في غياب النقل عن مصادر الغير يمثل بحثاً للدرجة الدنيا من درجات النشاط الإبداعي، بخلاف البحث في الطابع الشخصي الذي يضفيه المؤلف على مصنفه، والذي يمثل بحثاً للدرجة العليا لهذا النشاط .

وبالرغم من هذا التباين والاختلاف بين النظامين فجدير بالذكر أن الثورات التكنولوجية الهائلة والمتعاقبة دعت بعض فقهاء النظام اللاتيني إلى المناداة بوجوب تطوير المفهوم اللاتيني للابتكار (الأصالة) ولاسيما بخصوص المصنفات المعلوماتية (الرقمية) التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات، حيث دعا الفقيه الفرنسي croze إلى تبني مفهوم موضوعي للابتكار بدلا من المفهوم الشخصي، ويذهب في هذا إلى القول:" إن المفهوم التقليدي للأصالة وإن كان يتفق مع المصنفات التقليدية (كالكتب وغيرها) إلا أنه لا يتماشى مع المصنفات الحديثة الناتجة عن الثورات التكنولوجية المتعاقبة كما في برامج الكمبيوتر، وبنوك المعلومات، والمعلومات التي يتم بثها عبر الأقمار الصناعية"[234].

وفي سياق متصل فإنه وللإحاطة بمفهوم الابتكار بشكل شمولي فلا بد من الإشارة إلى المظاهر التي ترتبط بالمصنف وبيان عناصر ومفردات هذه المظاهر ومتى تعتبر مكملة للمصنف وجزءاً منه، وفيما إذا كان مفهوم الابتكار شاملاً لها وبالتالي تتمتع بالحماية الممنوحة للمصنف إذا كان مبتكراً.

في الحقيقة يشمل الابتكار مظاهر عدة تلحق بالمصنف مثل ابتكار تنظيم النصوص Text والرسومات Drawing وكذلك الرسومات المنجزة على الحاسوب Computer drawn graphics والألحان الموسيقية والصوتيات Sound recordings وبرمجيات الحاسوب Computer programs وأعمال تصنيف وتجميع وفهرسة البيانات Compilation of data وكذلك أعمال الاشتقاق Derivative Works من المصنفات طالما كان العمل صادر عمن يملك القيام به وهو المؤلف[235].

في حين لا يشمل الابتكار[236] الأفكار المطلقة Absolute Data or Facts، والتي تعرف أيضاً بالحقائق وهي التي تحيى في ذهن العامة، وتصطبغ بالفكرة الشعبية، فالذي يضع مصنفاً يضمنه موضوعات الأفكار المطلقة يخرج بذلك عن حماية القانون كما هو الشأن في دليل الهاتف وكذلك الإحصاءات Statistics والمذكرات والتقارير والميزانيات التي يعدها الموظفون الحكوميون[237].

كما أن المصنف الذي يكون مجرد ترديد لمصنف سابق، دون أن يكون فيه أثر للابتكار ودون أن يحمل طابع شخصية المؤلف لا يندرج تحت حماية القانون فلا بد أن يكون للمؤلف جهد في إنشاء وتكوين المصنف يبرز شخصيته ولو كان هذا الجهد ضئيلاً، وبالتالي فإن قيام المؤلف بإضفاء شخصيته على فكرة قديمة ومزجها بطابعه الخاص كفيل بأن يجعل هذا المصنف مبتكراً وتشمله الحماية، فليس شرطاً أن يستحدث الابتكار جديداً، فالجدة لا تشترط في المصنف حتى نعتبره مبتكراً، فالجدة تختلف عن الابتكار وهو أمر بحاجة إلى بيان.

إن ابتكارية أو أصالة (Originality) المصنف ليست مرهونة بالجدة (Novelty) - والتي تعني أن يستحدث الابتكار الذهني جديداً-، كما أنها ليست مرهونة بالجدارة الفنية للمصنف، وتختلف في مفهومها عنها. فإذا – وكما يضرب البعض[238]

---

(232) للتفصيل أنظر: **د. فاروق الأباصيري**: نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 5-9.

(233) للتفصيل أنظر: **محمد حسن عبدالله علي**: نحو نظام قانوني خاص بحماية برمجيات الحاسب " دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة 1428هـ - 2007، ص 258.

(234) للتفصيل أنظر: **د. فاروق الأباصيري**: نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، المرجع السابق، ص 148 – 152.

(235) **د. عمر محمد أبو بكر بن يونس**: الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت (الأحكام الموضوعية و الجوانب الإجرائية)، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004، الطبعة الأولى، ص 539.

(236) المرجع الأخير.

(237) جاء في أحد الأحكام الصادرة عن المحاكم الأمريكية أن " الفكرة البديهية في قانون الملكية الفكرية / حق المؤلف أنه لا يستطيع أي مؤلف شمول أفكاره Ideas أو الحقائق Facts التي يرويها بالحماية ".

أنظر:

Harper& row, Publishers,Inc .v. Nation Enterprises,471 U.S. 539, 556, 105 S.Ct. 2218, 2228, 85L.Ed.2 d 588 (1985).

(238) **د. نواف كنعان**: حق المؤلف (النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الرابع، 2004، ص 198 – 199.

مثلاً- "عكف فنانان حرفيان على نحت تمثالين خشبيين صغيرين يمثلان فيلاً، فإن كلا منهما يبدع عملا أصيلاً، وإن تشابه التمثالان ولم يأتيا بجديد، ذلك أن كلا منهما منفرداً قد مارس نشاطاً خلاقاً .... فليس من الضروري أن يستحدث الابتكار جديداً، فالجدة لا تشترط في الابتكار..... بيد أن الأمر يختلف لو أن أحد الفنانين اكتفى بالنقل عن عمل الفنان الآخر"، فبالتأكيد فإنه لن يكون لهذا الفنان الناقل إبداع أو نشاط خلاق في عمله، حيث اقتصر دوره على ترديد والنقل عن عمل زميله الفنان الآخر وبالتالي لا يتوافر شرط الابتكارية.

وعليه يمكن القول ليس ثمة من شك أن هناك فارقاً كبيراً بين الجدة والابتكار[239]، فالجدة تعني السبق في الإنشاء والتوصل إلى أفكار لم يخلص إليها أحد من قبل، أما الابتكار فهو يعني تطوير الأفكار دون اشتراط توافر السبق في إنشائها. وتظهر أهمية عنصر الجدة في المجال الصناعي، فهي شرط لازم لإضفاء الحماية على المخترعات الحديثة في مجال الملكية الصناعية (براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...)، في حين أن العبرة في نطاق حقوق المؤلف هي بعنصر الابتكار بغض النظر عن جدة المصنف من عدم جدته[240]. وبالتالي فقد يكون المصنف متمتعا بالجدة والابتكار ومن ثم تشمله الحماية بموجب قانون حق المؤلف إلا أن الشرط الأساسي هو توافر الابتكار في المصنف، فالجدة ليست شرطاً أساسياً لاكتساب حماية حق المؤلف، فإذا وجد مصنف مبتكر وانعدمت فيه الجدة فهو مصنف مشمول بالحماية أيضا[241].

وجدير بالذكر أن الابتكارية قد تكون مطلقة وقد تكون نسبية، والمقصود بالابتكارية المطلقة هو ان يأتي شخص بعمل لم يسبق لأحد أن سبقه إليه، والعمل المبتكر لا يدين بشيء لأي عمل سابق، والابتكارية المطلقة بهذا الوصف تقترب من مفهوم الجدة، في حين ان الابتكارية النسبية تعني وجود عمل تتوافر فيه اللمسة الابتكارية، إلا أن هذا العمل استوحى عناصره من عمل سابق أو أقدم منه. وسواء أكان العمل متضمنا الابتكار المطلق أو النسبي، فإنه يتمتع بالحماية القانونية لحق المؤلف مع تباين درجة الحماية التي يمنحها القانون لكل طائفة [242].

وكنتيجة لما سبق فإن الابتكار يعد متوفراً بصدد فكرة معروفة ليست جديدة من قبل إذا ما تناولها المؤلف بأسلوب متميز أو أعاد تنسيقها وتبوبها بشكل جديد يسهل معه الرجوع إليها، وهكذا فإن أي مجهود ذهني تبرز فيه شخصية المؤلف يعد ابتكاراً يستحق الحماية القانونية.

وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات الهائلة فإننا قد نجد أن هناك خصوصية لشرط الابتكار أو الأصالة في بعض المصنفات الحديثة نسبياً كقواعد البيانات[243] وبرامج الحاسب[244]، فنجد أن شرط الابتكار في مصنف قواعد البيانات ينصب في الغالب على شكل إخراج قاعدة البيانات سواء من حيث الترتيب أو التنسيق أو الاختيار، دون ان ينصب على المحتوى.

فطابع الابتكار في قاعدة البيانات ينصب على طريقة تنظيم البيانات وإخراجها وتنسيقها وتجميعها، ولكن محتوى القاعدة من بيانات أو معلومات أو صور مثلاً لا يعتبر بحد ذاته مبتكراً متى اقتصر على مجرد نصوص أو أرقام، ولا يتوافر الابتكار إلا إذا كانت قاعدة البيانات تحمل بصمات شخصية واضعها، فالحماية لا تكون للتجميع في حد ذاته، وإنما للجهد في البناء والتنسيق للبيانات[245].

وعليه فإن الابتكار في مصنف قواعد البيانات يظهر من خلال عنصر تركيب المعلومات وترتيبها وتنسيقها وليس من خلال ما تحويه قواعد البيانات من معلومات وبيانات، وعليه فإن اختيار وترتيب البيانات (المصنفات) والطريقة التي تتم معالجتها بها وآلية الولوج إليها تشكل جهداً فكرياً ينتج عنه مصنف مستقل هو مصنف قاعدة البيانات، لا ينشيء لدينا مصنف مختلف ومستقل عن المصنفات الداخلة في تكوينه[246].

وفي هذا الصدد يذهب الفقه الانجليزي[247] – ونتيجة اشتراط القانون الانجليزي أن ينم الابتكار في مصنف قاعدة البيانات عن إبداع أو خلق فكري للمؤلف the author's own intellectual creation – إلى المجادلة بأن القانون الانجليزي قد

---

(239) بالرغم من الفارق الكبير بين الجدة والابتكار إلا انه قد يوجد بينهما تقارب في الشكل دون المضمون، فالجدة أوسع من الابتكار، ويمكن أن نقول: إن كل جديد مبتكر وليس كل مبتكر جديد.
للتفصيل أنظر: **د. محمد حسام لطفي**: حقوق المؤلف في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء، المرجع السابق، ص 26- 28.

(240) *للتفصيل أنظر: د. **عبد الرشيد مأمون ومحمد سامي عبد الصادق**: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق، ص 91 – 93.*

(241) **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, Op. Cit. p. 70, No. 2.1.2.

(242) للتفصيل أنظر **د. خالد حمدي عبد الرحمن**: الحماية القانونية للكيانات المنطقية(برامج المعلومات)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق- جامعة عين شمس، 1992م، ص 217-220.

(243) أنظر في تعريف قواعد البيانات كل من: **محمد علي فارس الزعبي**: الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق المؤلف (دراسة مقارنة ما بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلوأمريكي)، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص89.

Graham P. Cornish: Copyright (interpreting the law for libraries, archives and information services, London, library association publishing, 2001,p1.

(244) أنظر في تعريف برامج الحاسب **د. خالد حمدي عبد الرحمن**: الحماية القانونية للكيانات المنطقية، المرجع السابق، ص 155.

(245) انظر: **د. حسام الدين كامل الأهواني**: حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول " الملكية الفكرية " المنعقد في جامعة اليرموك الأردنية خلال الفترة من 10-11 تموز 2000، كلية القانون، منشورات جامعة اليرموك، اربد - الأردن ، ص31.

(246) **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, Op. Cit. p. 119.

(247) See: **Catherine Colston, Kirsty Middleton**: Modern intellectual property law, O.p. Cit. p: 267, No. 8.5.2.

تطلب درجة عليا من الابتكار بخصوص قواعد البيانات أكبر من درجة الابتكار المعروفة وفقا للمعيار التقليدي في المملكة المتحدة بأنه ما ليس منسوخاً أو منقولاً عن غيره.

مما تقدم نجد أن قاعدة البيانات لا بد من أن تنطوي على ابتكار وإن كانت له خصوصية في كونه ينصب على شكل إخراج قاعدة البيانات دون المحتوى، إلا أنه لا يشترط في ابتكارية قواعد البيانات أن تكون مطلقة سواء من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع، فيكفي ان تكون نسبية، إلا أنه ومع التسارعات الهائلة لمعطيات الثورة التكنولوجية، فلقد أضحت كثير من قواعد البيانات تشكل قيمة اقتصادية بسبب التكلفة المالية الضخمة المتعلقة بإنشائها، مما أدى إلى ظهور معيار جديد في قوانين حماية حق المؤلف كشرط لحماية قواعد البيانات، ويتمثل ذلك بشرط الاستثمار الجوهري[248].

وعلى نحو متصل فإن توافر الابتكار في مصنف برامج الحاسب الآلي قد أثار جدلاً واسعاً ولا سيما أنها مصنفات تنتمي إلى البيئة التكنولوجية وأضحت تتواجد بقوة في الوسط الرقمي، مما أثار التساؤل حول ما إذا كان المفهوم التقليدي للابتكار كعنصر من عناصر المصنف يصلح للأخذ به في مجال الحماية القانونية لبرامج الحاسب أم لا؟

ابتداءً لا شك في أن الطابع التكنولوجي والفني المعقد لكل مرحلة من مراحل إعداد برامج الحاسب الآلي واللغة الالكترونية أو الرقمية التي تعد بها هذه البرامج تدفع إلى تساؤلات عديدة تتمثل في شكل الابتكار المطلوب في برامج الحاسب، وهل كل برنامج حاسب يعتبر مبتكراً كافتراض دائم، وهل ينبغي أن تكون جميع مراحل إعداد البرنامج مبتكرة أم يكفي أن يتوافر الابتكار في بعض مكونات البرنامج أو في أحد مراحل إعداده؟

حقيقة لقد انقسمت الاتجاهات الفقهية بخصوص حماية برامج الحاسب الآلي بموجب قوانين حق المؤلف إلى اتجاهين: أحدهما معارض لهذه الحماية والآخر مؤيد؛ وتتمثل حجج الفريق المعارض بأن برامج الحاسب لا يتوافر فيها عنصر الابتكار والسبب في ذلك أن معد البرنامج يمارس نشاطه الذهني من خلال تقنيات قائمة، وطرق محددة بما لا يدع مجالاً لظهور لمسته الشخصية، كما أن برامج الحاسب تفتقر إلى الطابع والحس الجمالي بالإضافة إلى أن برامج الحاسب موجهة للآلة وليس للجمهور باعتباره وسيلة معلوماتية لا يتلقاها الإنسان مباشرة بل تتلقاها الآلة، أما الإنسان فيتلقى النتيجة المعلوماتية، أي ما يسفر عن اتصال البرنامج بالكيان المادي. وعلى الجانب المقابل فإن حجج الفريق المؤيد في ردهم على المعارضين تتمثل في أن برامج الحاسب لا تنفي وجود صفة الابتكار عن البرنامج، فبرامج الحاسب تكون مبتكرة إذا كانت تعبر عن مجهود ذهني واضح لمن قام بعملها في أي مرحلة من مراحل إعداد البرنامج، أما بخصوص اشتراط الطابع الجمالي فإن تشريعات حق المؤلف لم تشترط أن يتمتع المصنف بطابع جمالي حتى يكون جديراً بالحماية فجمالية المصنف أو حتى تقنيته لا تؤثر على اكتساب الحماية، وبخصوص أن برامج الحاسب موجهة للآلة وليس للجمهور مباشرة فإن هذا الأمر لا يؤدي إلى إشكال على أساس أن هناك مصنفات مثل الأعمال السينمائية والموسيقية لا يتم إدراكها مباشرة من الجمهور وإنما تدرك عن طريق أجهزة، ومع ذلك تمت حمايتها بموجب تشريعات حق المؤلف ولم يعارض احد من الفقه في ذلك[249].

وحري بالذكر في هذا الخصوص أن المشكلة الحقيقية التي تثور بالنسبة لبرامج الحاسب الآلي لا تقف عند حدود توافر شرط الابتكار، بل تكمن الصعوبة في البحث عن توافر هذا الشرط داخل البرنامج والتحقق منه، ويبقى هذا الأمر مسألة واقع منوطة بقاضي الموضوع، حيث ينبغي على القاضي وفي كل حالة على حدة ان يتلمس استيفاء البرنامج للابتكار في أي مرحلة من مراحل إعداده وفي سائر عناصره مستعيناً في ذلك بأهل الخبرة والدراية في مجال الحاسب الآلي والبرمجة للاستئناس برأيهم[250].

مما تقدم يمكن أن نخرج بخلاصة حول شرط الابتكار في برامج الحاسب مفادها أن برنامج الحاسب يعد مصنفاً فكرياً ناتجاً عن إبداع المبرمج الذي بذل جهداً فكرياً متميزاً للتوصل إلى تصميم البرنامج، ولا يتحتم ان يأتي المبرمج بأفكار جديدة لبرنامجه، بل يكفي أن يقيم أفكاره في تصميم البرنامج على مقومات جديدة تنم عن طابع شخصي وأصيل وذاتي، فالحماية القانونية تمتد للبرنامج دون النظر إلى أهميته أو الغرض منه فيستوي أن يكون الغرض من البرنامج علمياً، محاسبياً، أدبياً، فنياً، أو حتى برنامجاً لتشغيل مجموعة العاب الكترونية[251].

وقد يزداد التعقيد بخصوص توافر الابتكارية عند الحديث عما أفرزته تكنولوجيا المعلومات من أشكال جديدة مستحدثة ذات طابع تقني معقد كمصنف الوسائط المتعددة[252] الأمر الذي أثار الجدل حول إمكانية حمايتها تحت مظلة قوانين حق المؤلف

---

[248] **World Intellectual Property Organization (WIPO):** Intellectual Property on the Internet : A Survey of Issues, 2000, p.32. Available on line (on January - 21st-2015) at: *http://www.wipo.int/copyright/ecommerce/en/doc/surrvey.doc*

[249] للتفصيل حول الاتجاهات الفقهية المؤيدة والمعارضة لحماية برامج الحاسب بواسطة قوانين حق المؤلف أنظر: **أمين أعزان:** الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة2007، ص 316-333 .

[250] **د. فايز عبدالله الكندري:** حدود الحماية المدنية لبرامج الحاسب الآلي وفق أحكام القانون رقم 64 لسنة 1999م في شأن حقوق الملكية الفكرية وعلى ضوء اتفاقية TRIPS، بحث منشور في مجلة الحقوق، مجلة تصدرها كلية الحقوق في جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الثامنة والعشرون، صفر 1425 هـ - 2004م، ص 51.

[251] قريب من هذا المعنى: **د. رشا علي الدين:** النظام القانوني لحماية البرمجيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 142.

[252] أنظر في تعريفات الوسائط المتعددة كل من: **د. محمد السعيد رشدي:** عقد النشر (دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف و الناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية " الانترنت ")، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، بدون دار نشر ، بدون طبعة ، 2007، ص 166.

مثلاً- "عكف فنانان حرفيان على نحت تمثالين خشبيين صغيرين يمثلان فيلاً، فإن كلا منهما يبدع عملا أصيلاً، وإن تشابه التمثالان ولم يأتيا بجديد، ذلك أن كلا منهما منفرداً قد مارس نشاطاً خلاقاً .... فليس من الضروري أن يستحدث الابتكار جديداً، فالجدة لا تشترط في الابتكار..... بيد أن الأمر يختلف لو أن أحد الفنانين اكتفى بالنقل عن عمل الفنان الآخر"، فبالتأكيد فإنه لن يكون لهذا الفنان الناقل إبداع أو نشاط خلاق في عمله، حيث اقتصر دوره على ترديد والنقل عن عمل زميله الفنان الآخر وبالتالي لا يتوافر شرط الابتكارية.

وعليه يمكن القول ليس ثمة من شك أن هناك فارقاً كبيراً بين الجدة والابتكار[239]، فالجدة تعني السبق في الإنشاء والتوصل إلى أفكار لم يخلص إليها أحد من قبل، أما الابتكار فهو يعني تطوير الأفكار دون اشتراط توافر السبق في إنشائها. وتظهر أهمية عنصر الجدة في المجال الصناعي، فهي شرط لازم لإضفاء الحماية على المخترعات الحديثة في مجال الملكية الصناعية (براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...)، في حين أن العبرة في نطاق حقوق المؤلف هي بعنصر الابتكار بغض النظر عن جدة المصنف من عدم جدته[240]. وبالتالي فقد يكون المصنف متمتعا بالجدة والابتكار ومن ثم تشمله الحماية بموجب قانون حق المؤلف إلا أن الشرط الأساسي هو توافر الابتكار في المصنف، فالجدة ليست شرطاً أساسياً لاكتساب حماية حق المؤلف، فإذا وجد مصنف مبتكر وانعدمت فيه الجدة فهو مصنف مشمول بالحماية أيضا[241].

وجدير بالذكر أن الابتكارية قد تكون مطلقة وقد تكون نسبية، والمقصود بالابتكارية المطلقة هو ان يأتي شخص بعمل لم يسبق لأحد أن سبقه إليه، والعمل المبتكر لا يدين بشيء لأي عمل سابق، والابتكارية المطلقة بهذا الوصف تقترب من مفهوم الجدة، في حين ان الابتكارية النسبية تعني وجود عمل تتوافر فيه اللمسة الابتكارية، إلا أن هذا العمل استوحى عناصره من عمل سابق أو أقدم منه. وسواء أكان العمل متضمنا الابتكار المطلق أو النسبي، فإنه يتمتع بالحماية القانونية لحق المؤلف مع تباين درجة الحماية التي يمنحها القانون لكل طائفة [242].

وكنتيجة لما سبق فإن الابتكار يعد متوفراً بصدد فكرة معروفة ليست جديدة من قبل إذا ما تناولها المؤلف بأسلوب متميز أو أعاد تنسيقها وتبوبها بشكل جديد يسهل معه الرجوع إليها، وهكذا فإن أي مجهود ذهني تبرز فيه شخصية المؤلف يعد ابتكاراً يستحق الحماية القانونية.

وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات الهائلة فإننا قد نجد أن هناك خصوصية لشرط الابتكار أو الأصالة في بعض المصنفات الحديثة نسبياً كقواعد البيانات[243] وبرامج الحاسب[244]، فنجد أن شرط الابتكار في مصنف قواعد البيانات ينصب في الغالب على شكل إخراج قاعدة البيانات سواء من حيث الترتيب أو التنسيق أو الاختيار، دون ان ينصب على المحتوى.

فطابع الابتكار في قاعدة البيانات ينصب على طريقة تنظيم البيانات وإخراجها وتنسيقها وتجميعها، ولكن محتوى القاعدة من بيانات أو معلومات أو صور مثلاً لا يعتبر بحد ذاته مبتكراً متى اقتصر على مجرد نصوص أو أرقام، ولا يتوافر الابتكار إلا إذا كانت قاعدة البيانات تحمل بصمات شخصية واضعها، فالحماية لا تكون للتجميع في حد ذاته، وإنما للجهد في البناء والتنسيق للبيانات[245].

وعليه فإن الابتكار في مصنف قواعد البيانات يظهر من خلال عنصر تركيب المعلومات وترتيبها وتنسيقها وليس من خلال ما تحويه قواعد البيانات من معلومات وبيانات، وعليه فإن اختيار وترتيب البيانات (المصنفات) والطريقة التي تتم معالجتها بها وآلية الولوج إليها تشكل جهداً فكرياً ينتج عنه مصنف مستقل هو مصنف قاعدة البيانات، لا ينشيء لدينا مصنف مختلف ومستقل عن المصنفات الداخلة في تكوينه[246].

وفي هذا الصدد يذهب الفقه الانجليزي[247] – ونتيجة اشتراط القانون الانجليزي أن ينم الابتكار في مصنف قاعدة البيانات عن إبداع أو خلق فكري للمؤلف the author's own intellectual creation – إلى المجادلة بأن القانون الانجليزي قد

---

(239) بالرغم من الفارق الكبير بين الجدة والابتكار إلا انه قد يوجد بينهما تقارب في الشكل دون المضمون، فالجدة أوسع من الابتكار، ويمكن أن نقول: إن كل جديد مبتكر وليس كل مبتكر جديد.

للتفصيل أنظر: **د. محمد حسام لطفي**: حقوق المؤلف في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء، المرجع السابق، ص 26- 28.

(240) للتفصيل أنظر: د. **عبد الرشيد مأمون ومحمد سامي عبد الصادق**: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق، ص 91 – 93.

(241) **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, Op. Cit. p. 70, No. 2.1.2.

(242) للتفصيل أنظر **د. خالد حمدي عبد الرحمن**: الحماية القانونية للكيانات المنطقية(برامج المعلومات)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق- جامعة عين شمس، 1992م، ص 217-220.

(243) أنظر في تعريف قواعد البيانات كل من: **محمد علي فارس الزعبي**: الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق المؤلف (دراسة مقارنة ما بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلوأمريكي)، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص89.

Graham P. Cornish: Copyright (interpreting the law for libraries, archives and information services, London, library association publishing, 2001,p1.

(244) أنظر في تعريف برامج الحاسب **د. خالد حمدي عبد الرحمن**: الحماية القانونية للكيانات المنطقية، المرجع السابق، ص 155.

(245) انظر: **د. حسام الدين كامل الأهواني**: حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول " الملكية الفكرية " المنعقد في جامعة اليرموك الأردنية خلال الفترة من 10-11 تموز 2000، كلية القانون، منشورات جامعة اليرموك، اربد - الأردن ، ص31.

(246) **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, Op. Cit. p. 119.

(247) See: **Catherine Colston, Kirsty Middleton**: Modern intellectual property law, O.p. Cit. p: 267, No. 8.5.2.

باعتبارها مصنفات جديرة بالحماية وكيفية إمكان تلمس الابتكار في مثل هذا المصنف ولا سيما فيما يتعلق بالمحتوى الفني المعقد لمصنف الوسائط المتعددة.

ويمكن القول بأن إشكالية الابتكار في منتج الوسائط المتعددة تتمثل في أن شرط الابتكار -سواء وفقاً للمفهوم اللاتيني أو الانجلوسكسوني- يتطلب نشاطاً وجهداً فكرياً من قبل المؤلف ولو كان في حده الأدنى في حين أن التقنيات الحديثة أوجدت مصنفات حديثة مثل الوسائط المتعددة، والتي ظهرت بمظهر المنتجات والتي غزت كل الأسواق مما جعل الشكل الظاهر لمثل هذه المنتجات بأنها من طبيعة تقنية يغيب عنها اللمسة الابتكارية، ولكن في الحقيقة إن الدمج والمزج الإلكتروني أو الرقمي بين عناصر متعددة من صوت وصورة وغيرها من العناصر يفصح عن نمط إبداعي لا مثيل له ناتج عن جهد ذهني وفكري بطريق غير مباشر.

وهذا قد دعا جانب من الفقه[253] إلى القول بفكرة الإبداع الفني، ولا سيما وأن هذا الإبداع ينشأ في إطار من التقنية الحديثة.

في الحقيقة إن الواقع التقني لمصنف الوسائط المتعددة يجبرنا على تدبره من وجهات نظر متباينة فهو يعد خدمة للمستخدمين لشبكات الانترنت وهو في الوقت ذاته يعد تطبيقاً بمثابة شعاع موجه لجملة من المصنفات المتباينة وهو في حد ذاته مصنف[254].

خلاصة الأمر أنه لكي يتمتع منتج الوسائط المتعددة بحماية حقوق المؤلف فلا بد من أن يتضمن ابتكاراً في مضمونه، دون إنكار صعوبة تلمس الومضات الابتكارية في هذا المنتج بسبب التقنيات الفنية المعقدة والمتداخلة في تركيبته واشتراك الآلة في خلق مثل هذا المنتج، ويذهب الباحث أنه ولإزالة الضبابية في استكشاف عنصر الابتكار في منتج الوسائط المتعددة فإنه يتحتم أن ننظر بنوع من المرونة عند البحث عن عنصر الابتكار في منتج الوسائط المتعددة وعدم التقيد بحرفية المعايير التقليدية لتحديد مدى توافر عنصر الابتكار في العمل المراد إكسابه حماية حق المؤلف.

في نهاية الحديث عن مفهوم الابتكار يمكن أن نصل إلى خلاصة مفادها أن المصنفات سواء كانت في صورة رقمية أو تقليدية أو متواجدة خلال شبكة الانترنت أو خارجها فإنها لا تكون محمية دون توافر شرط الابتكار، فإذا توافر في المصنفات عنصر الابتكار بالإضافة إلى باقي الشروط الأخرى المطلوبة فإن حماية قانون حق المؤلف تمتد إلى المصنف ولو كان بشكل رقمي أو تم طرحه في بيئة الانترنت[255]، فالموسوعات والقواميس والتي تتطلب تصنيفاً وترتيباً وفهرسة، تعتبر مصنفات مبتكرة، فإذا أضيفت إلى برمجيات الحاسوب وتم كذلك تحميلها عبر الانترنت، فإنها تخضع للحماية وتسري عليها حماية قوانين حق المؤلف[256].

المبحث الثاني

الابتكار في التشريع المقارن

حرصت قوانين حماية حق المؤلف على التأكيد على ضرورة توافر عنصر الابتكار (الأصالة) كشرط أساسي لتمتع المصنفات بالحماية، وبالرغم من محاولة بعض التشريعات وضع تعريف لهذا الشرط، إلا أن غالبية التشريعات لم تضع له تعريفاً محدداً.

فمن خلال مطالعة **تقنين الملكية الفكرية الفرنسي** رقم (92/597) لسنة 1992وتعديلاته نجد أنه اعتمد معيار الأصالة كأساس قانوني لحماية المصنفات، ويستنتج ذلك من خلال ما جاء بنص المادة (L111-1) حيث منحت هذه المادة المؤلف حق ملكية شامل ونافذ في مواجهة الكافة، وذلك إذا كان العمل ناتجاً عن إبداعه، وكذلك فقد نصت المادة (L 112 – 4) على أن جوهر العمل الذهني الذي يمثل صفة الأصالة يكون محمياً.

وفيما يتعلق **بقانون حماية حق المؤلف والرسوم وبراءات الاختراع الإنجليزي (Copyright, Design and Patents Act 1988) (CDPA)** الصادر في 15 نوفمبر لعام 1988 والمعمول به اعتبارا من أول أغسطس لعام 1989 فنجد أنه لم يعرف شرط الابتكار [257] وإنما أشار في القسم الأول فقرة (أ) بند (أ) إلى ضرورة توافر شرط الابتكار وذلك عندما تطرق إلى تعداد أنواع المصنفات وشروطها وذلك من خلال تعداد طوائف من الأوصاف (descriptions)، حيث جاء في القسم المذكور أعلاه أن:" حق المؤلف هو حق ملكية ينطبق فيما يتعلق بهذا الجزء من القانون على الأوصاف التالية للمصنف :أ- **المصنفات المبتكرة** الأدبية أو التمثيلية أو الموسيقية أو الفنية،....."

Leone Woodcock: Legal and Ethical Issues in Multimedia: A Technical Perspective, School of Multimedia and Information Technology -Southern Cross University, AUSTRALIA, 2000,p.1. Available on line (on Dec 26th 2014) at:
http://pdfcast.org/cache/legal-and-ethical-issues-in-multimedia-a-technical-perspective

(253) د. أسامة أحمد بدر: الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 232.

(254) د. أسامة أحمد بدر: الوسائط المتعددة، المرجع السابق، ص 233.

(255) انظر: **د. حسام الدين كامل الأهواني:** حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت ، المرجع السابق، ص 30.

(256) أنظر في هذا المعنى: **د. عمر محمد أبو بكر بن يونس:** الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت، المرجع السابق، ص 535 -539.

(257) **Catherine Colston, Kirsty Middleton**: Modern intellectual property law, 2nd edition, Cavendish publishing limited, London, 2004. p: 261, No. 8.4.

أما بالنسبة لقانون حق المؤلف الأمريكي لعام 1976 فقد أكد القسم 102 فقرة (ا) على أن حماية حقوق المؤلف تكمن في أعمال التأليف المبتكرة أو المكتسبة بصفة الأصالة، حيث جاء في نص هذا القسم على أن:

".. Original works of authorship fixed in any tangible medium of expression.."

وعلى نحو مماثل فإن قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الألماني لعام 1965 والمعدل عام 1998أيضاً قد حصر المصنفات بالإبداعات الفكرية الشخصية؛ حيث تنص المادة (2/2) منه على أن:" الإبداعات الفكرية الشخصية وحدها تشكل مصنفات في المعنى المقصود بهذا القانون".

كما نجد أيضاً أن قانون حق المؤلف الكندي لسنة 1985 وفي المادة الخامسة منه أكد على وجوب تمتع المصنف بالأصالة (الابتكار) سواء في مجال الآداب والفنون والموسيقى، حيث جاء في نص هذه المادة بأن:

"….. in every original literary, dramatic, musical, and artistic work……."

كذلك نجد أن قانون حق المؤلف الياباني رقم (48) لعام 1970 والمعدل في عام 2004 قد أشار إلى شرط الابتكار – بصدد تعريفه للمصنف – من خلال استعمال تعبير الأسلوب الإبداعي حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون على ان المصنف هو": إنتاج الأفكار والمشاعر، والمعبر عنها بأسلوب إبداعي والواقع في المجال الأدبي، العلمي، الفني أو الموسيقي".

وعلى صعيد التشريعات العربية، فنجد ان القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 قد أورد تعريفا صريحاً لشرط الابتكار، إذ عرفته المادة 138 منه على أنه:"الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف ". من خلال هذا النص يمكن أن نلحظ أن التشريع المصري قد أرسى تعريفاً لمفهوم الابتكار وفقاً لما سارت عليه كتابات الفقه وأحكام القضاء في هذا الخصوص، إلا ان المزية في قيام المشرع المصري بوضع تعريف للابتكار قد تكمن في تحديده لهذا المفهوم على نحو مرن يسمح بانطباقه على كافة أشكال الإبداع التي يمكن ان يفرزها المستقل ولا سيما في ظل ما أوجدته الثورة التكنولوجية الهائلة وما يحتمل أن توجده كذلك في المستقبل القادم.

ويمكن أن نلحظ على تعريف المشرع المصري لشرط الابتكار أنه قد أضفى اختلافاً – ولو ظاهرياً- بين مفهوم الابتكار والأصالة، وكأن الأصالة هي مفهوم آخر غير الابتكار، في حين ان التشريعات المقارنة نجدها تستخدم مصطلح الابتكار تارة في حين نجد ان تشريعات أخرى تستخدم مصطلح الأصالة كركن أو كشرط لحماية المصنف مما يغدو معه المصطلحان وجهان لعملة واحدة ومترادفان.

وعلى نحو مقارب من نظيره المصري جاء قانون دولة الإمارات العربية المتحدة بشان حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة رقم 7 لسنة 2002 بتعريف للابتكار حيث نصت المادة الأولى منه بان الابتكار هو:" الطابع الإبداعي الذي يسبغ على المصنف الأصالة و التمييز".

كما يعتبر نظام حماية حقوق المؤلف السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 11) بتاريخ 1410/5/19هـ من التشريعات العربية التي سارت في ركب وضع تعريف تشريعي للابتكار، حيث عرفت المادة الأولى من النظام المذكور الابتكار بأنه :" هو الإنشاء الذي توفرت فيه عناصر الجدة، أو تميز بطابع خاص غير معروف من قبل". ولكن يؤخذ على تعريف المشرع السعودي للابتكار، بأنه اعتد بالابتكار المطلق، بحيث لا يكون العمل جديرا بحماية حق المؤلف إلا إذا أتى الشخص بعمل لم يسبق لأحد أن سبقه إليه، بحيث لا يدين بشيء لأي عمل سابق، وبذلك يكون المشرع السعودي بأخذه بالابتكار المطلق قد اقترب بهذا الوصف من مفهوم الجدة، وقد يبدو هذا التحليل متواضعاً أمام صراحة النص التشريعي بوجوب توافر شروط الجدة، والقول بذلك يؤدي إلى إخراج طائفة كبيرة من الأعمال من نطاق الحماية، وعليه وبتطبيق هذا المفهوم فإنه لا يتمتع العمل الذي استوحى عناصره من عمل سابق أو أقدم منه بحماية حقوق المؤلف ولو كان قد تضمن ابتكارا في طياته.

وفيما يتعلق بقانون حق المؤلف الأردني رقم (22) لسنة 1992 وتعديلاته فهو لم يأت على تعريف صريح لشرط الابتكار إلا أنه ومع ذلك أكد على ضرورة توافر الابتكار في المصنفات حتى تكون جديرة بالحماية، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المذكور على أنه:" تتمتع بالحماية بموجب هذا القانون المصنفات المبتكرة في الأدب والفنون والعلوم أي كان نوع هذه المصنفات وأهمية أو الغرض من إنتاجها".

وعلى نحو متصل فقد نصت العديد من التشريعات العربية المتعلقة بحقوق المؤلف – وعند تعريفها للمصنف- على اشتراط توافر الابتكار أو الإبداع أو الأصالة في المصنف حتى يكون جديرا بالحماية ومنها القانون المغربي والقانون العماني والقانون القطري والقانون السوري وغيرها من التشريعات العربية المتعلقة بهذا الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الوطني في العديد من دول العالم قد قام بإدخال العديد من التعديلات على التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبالأخص حقوق المؤلف بحيث تتلاءم النصوص القانونية مع تكنولوجيا المعلومات والمحيط التقني دائم التغيير، مواكبة بذلك العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

المبحث الثالث

أثر تكنولوجيا المعلومات على شرط الابتكار بصورته التقليدية

بعد أن تعرفنا على الابتكار كأحد أهم الشروط كي يكون المصنف أو العمل جديراً بحماية تشريعات حق المؤلف، فإننا نقف أمام تساؤل هام وهو هل أن تكنولوجيا المعلومات بما أوجدته من ثورة رقمية أثرت على شرط الابتكار في شكله التقليدي ؟؟؟؟

ابتداءً بوسعنا أن نقرر مبدأً عاماً ثم نسوق عليه عدة ملاحظات، فبالإمكان القول أن المبدأ العام هو:" **أن الشروط المطلوبة - ومن بينها الابتكار - لاعتبار الإنتاج أو العمل الذهني مصنفاً جديراً بالحماية لم تتغير تسميتها أو ماهيتها في ظل البيئة الرقمية لتكنولوجيا المعلومات، فالعمل الفكري سواء في البيئة الرقمية أو خارجها محمي إذا كان مبتكراً إلا أن هذا الشرط قد يتغير ليتلاءم مع البيئة الرقمية.**

ومن التغييرات التي طرأت على مضمون شروط حماية المصنف تغيير في مضمون شرط الابتكار[258]، فغدا واضحاً أن البيئة الرقمية قد أثرت على مضمون شرط الابتكار في الاتجاه اللاتيني، والذي تتزعمه فرنسا بحيث أفرزت تكنولوجيا المعلومات تحديات أوجبت حماية أوسع للمؤلف مما أدى إلى اعتناق مفهوم موضوعي موسع بدلا من المنظور الشخصي للمصنف، فبعد أن كان الابتكار هو البصمة الشخصية وثمرة جهد المؤلف (المجهود الفكري) أمسينا أمام مفهوم المجلوب الفكري، وعليه لم تعد البصمة الشخصية للمؤلف التي تمثل الطابع الشخصي لمفهوم الابتكار هي الأساس في تحديد ما إذا كان المصنف مبتكراً أم لا وبالتالي امتداد الحماية أو امتناعها.

ويمكن أن نجد أيضاً تأثيراً للبيئة الرقمية على شرط الابتكار من ناحية الاختلاف بين الجدة والابتكار، حيث لم يكن هذا الأمر يثير أي صعوبة في الماضي، ولكن مع الثورة الرقمية الهائلة وما رافقها من إبداع وتطوير لبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والوسائط المتعددة وغيرها من المبتكرات الحديثة فقد أصبح من الصعوبة اعتبار التقنيات الجديدة داخلةً في نطاق الملكية الأدبية والفنية إذا اعتمدنا المعيار الذاتي المتمثل بالابتكار، وسبب ذلك أنه مباشرة سيطرح التساؤل: كيف أن تعليمات وضعتها الآلة يمكن أن تحمل أو تتضمن طابعاً شخصياً؟ مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع التقني في إنجاز هذا النوع من المصنفات. وكذلك الأمر فإنه لا يمكن إلحاقها بالملكية الصناعية نظراً لوجود قواعد غير عملية خاصة على مستوى الشكليات الواجب احترامها.

إن الثورة التكنولوجية وعصر الأرقام الذي نعيشه وما أفرزه من إنتاجات جديدة يوجب توسيع مدى حق المؤلف ليستوعب هذه الإنتاجات الحديثة، مما يستوجب معه الأخذ بالمعيار الموضوعي لمفهوم الابتكار الذي تتبناه الدول الإنجلوسكسونية، دون أن يضطر مناصري النظام اللاتيني إلى إرهاق أنفسهم بالبحث عن توافر العنصر الذاتي والشخصي في المصنف وخاصة فيما يتعلق بتلك المصنفات التي أفرزتها البيئة الرقمية أو الغوص في ماهية المصنف الحديث لاستكشاف البصمة الشخصية للمؤلف فنحن الآن في عصر ينظر إلى الابتكار كمفهوم اقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن النظام الأنجلوسكسوني وفلسفته الموضوعية التي يتبناها لا تهمل النزعة الشخصية للمؤلف وإن كانت تتطلب الدرجات الدنيا من الإبداع.

حقيقة يمكن القول بأن النظام اللاتيني قد بدأ يتراجع تدريجياً عن اعتناق مفهوم ضيق للابتكار قائم على العنصر الذاتي والشخصي متجهاً إلى ميدان أوسع في تفسير هذا الشرط ليبدأ بتبني المعيار الموضوعي كأساس لتحديد مفهوم الابتكار، خاصة في ضوء عصر الرقمية ابتداءً من ظهور برامج الحاسب وقواعد البيانات وانتهاءً بما أفرزته البيئة الرقمية من أشكال مستحدثة للمصنفات، وللتدليل على ما نقول به يمكن الإشارة إلى أن القضاء الفرنسي - رائد النظام اللاتيني - وبعد تردد واختلاف في أحكامه فقد أخذ أخيراً بالمعيار الموضوعي للابتكار، وكانت أولى القضايا التي أصدرت فيها محكمة النقض الفرنسية حكمها بالاستناد إلى مفهوم موسع لشرط الابتكار هي قضية (PACHOT) والتي كانت تناقش مفهوم الابتكار في برامج الحاسب الآلي، حيث عدلت محكمة النقض الفرنسية في هذه القضية عن الأخذ بالمعيار التقليدي السائد للابتكار والمعبر عنه بمصطلح { المجهود الفكري }{effort intellectual} واستعاضت عنه بمعيار موسع والمعبر عنه بمصطلح {المجلوب الفكري}{apport intellectual}، ويقصد بهذا الأخير: الإسهامات الشخصية لمؤلف برامج الحاسب، وعلقت محكمة النقض الفرنسية [259]على ذلك بقولها:" إن برامج الحاسب وإن كانت متسمة بالتعقيد فهي بالتأكد ناتجة عن إسهامات شخصية لمؤلفها أكثر من كونها مجرد تطبيق منطقي أو آلي"، ويبدو أن محكمة النقض الفرنسية[260] ترى أنه كلما كان برنامج الحاسب معقداً كلما كان معبراً بصورة أكبر عن مدى الإسهامات الشخصية والمجلوب الفكري لمؤلفه.

ويذهب البعض [261] أن محكمة النقض الفرنسية وفي قرارها هذا حاولت نوعا ما الأخذ بمفهوم الجدة بحيث سعت إلى إيجاد رابط بين متطلب الجدة والنشاط الابتكاري.

وعليه يظهر لنا أن محكمة النقض الفرنسية قد اتجهت نحو الأخذ بمفهوم موسع للأصالة، مقتربة بذلك من المعيار الموضوعي لشرط الابتكار السائد في دول النظام الإنجلوسكسوني، والابتعاد تدريجيا عن المفهوم الشخصي لشرط الابتكار، مما

---

[258] **David Johnston, Sunny handa, Charles morgan**: Cyber law " what you need to know about doing business's online", Stoddart, New York, 1997, p.150.

[259] See: **Ramon Casas Valles**: The requirement of originality, An Essay at: Research handbook on the future of EU copyright, Edward Elgar publishing Limited, Cheltenham-UK, 2009, p 120.

[260] See: **Marjut salokannel**, Ownership of rights in audiovisual production " a comparative study", Kluwer law international, Dordrecht- Netherlands, 1997, p 48.

[261] See: **Ibid**, p 48.

أدى إلى تغيير مضمون شرط الابتكار بصورته التقليدية كونه لم يعد يتلاءم مع الابتكارات المعلوماتية التي يغلب فيها المجلوب الفكري على المجهود الفكري.

وقد تعرض هذا التوجه للنقد، لأن كل عمل يتمتع بحماية قانونية يفترض فيه وجود مجهود شخصي وذهني، وبالتالي فإن الاكتفاء بفكرة المجهود الشخصي سيؤدي إلى اتساع فكرة حق المؤلف ليدخل فيها ما لا يمكن اعتباره مصنفاً أدبياً[262].

ويؤكد جانب من الفقه [263] على هذا الأمر بقوله:" يعد المجهود الفكري ميسور الإدراك لمعقولية معناه، غير أنه لا يكون محلاً لملكية أدبية أو فنية إلا إذا تحقق له الوجود المادي، رغم ما قد يمثله هذا المنتج غير الملموس للعقل البشري من قيمة معنوية لا يعتد بها القانون إلا من خلال التعبير، بصرف النظر عن الطريقة التي يتم بمقتضاها هذا التعبير".

وقد حظي هذا الموقف الجديد لمحكمة النقض الفرنسية بالتأييد لأنه يستجيب لضرورة تحور مفهوم الابتكار مع الإبداعات الجديدة، ولأن البحث عن أثر شخصية المؤلف خلال البيانات الموجهة إلى إحدى الآلات لم يكن إلا أمراً مصطنعاً.

قد يفتح هذا المعيار الموسع لمفهوم الابتكار مجالا رحباً للقاضي في تحديده للمقصود بالابتكارية، وبالتالي شمول المصنف بالحماية من عدمه، وبالرغم من أن مثل هذا التوجه قد يكون منتقداً، إلا أنه وعلى الجهة المقابلة قد تكون الثورة التقنية الهائلة والتي تتسارع يومياً - لتأتينا بكل ما هو جديد - مبرراً لتطوير مفهوم عام للابتكار يكون قادراً على مجاراة هذا التطور الهائل، مع الاحتفاظ بوجوب توافر حد أدنى من الخلق والإبداع في المصنف، الأمر الذي يسمح بالنتيجة بمواكبة المفاهيم القانونية للتطورات باختلاف الزمان والمكان دون الوقوع في جمود النص.

وصفوة القول - كما ذهب البعض[264] وبحق– أن التكنولوجيا سوف تستمر برفدنا بأدوات تساعد في العملية الإبداعية والابتكارية من خلال أشكال وأدوات جديدة كالقدرة على الدمج و المزج بين عدة أنواع مختلفة من المصنفات في منتج " الملتيميديا "، والقدرة على تعديل مصنفات بطرق جديدة من خلال تقنيات التحوير الرقمي، أو القدرة على السماح بالتوزيع عبر شبكة الانترنت بين مؤلفين على مسافات متباعدة متجاوزة الحدود الجغرافية للدول.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية وبعد أن تعرفنا على شرط الابتكار باعتباره معيار حماية حق المؤلف وأهم شرط في اكتساب المصنف للحماية، فإننا نخلص إلى ما يلي من نتائج وتوصيات:

أولاً:- النتائج:

1. إن الابتكار هو حجر الأساس في اعتبار الإنتاج الذهني مصنفاً جديراً بالحماية بحيث يشكل الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه، والذي يسمح بتمييز المصنف عن سواه من المصنفات المنتمية إلى نفس النوع، ويكون من شأنه إبراز شخصية المؤلف، بحيث تظهر بصمة المؤلف الشخصية على المصنف ونستشعر نفثاته بين سطور المؤلف بحيث تكون تعبيراً حقيقياً عن رؤاه وأفكاره التي يريد أن يحملها ويوصلها إلى الناس".
2. يمكن أن نلحظ اختلافاً في الأساس الذي يبنى عليه مفهوم الابتكار بين كل من النظامين اللاتيني والإنجلوسكسوني، فالفلسفة اللاتينية تقوم على اعتبار المصنف الأدبي امتداد لشخصية صاحبه بحيث تقوم صلة روحية بين شخصية المؤلف وإنتاجه الذهني، في حين تقيم الفلسفة الإنجلوسكسونية مفهوماً للابتكار(Originality) استناداً إلى معيار موضوعي يعتد أساساً بالجهد والعمل المبذول مهما قل شأنه دون النظر إلى مدى التصاق العمل بشخص مؤلفه وخلعه من ملكاته عليه. وبالرغم من هذا التباين والاختلاف بين النظامين فجدير بالذكر أن الثورات التكنولوجية الهائلة والمتعاقبة دعت بعض فقهاء النظام اللاتيني إلى المناداة بوجوب تطوير المفهوم اللاتيني للابتكار (الأصالة) ولاسيما بخصوص المصنفات المعلوماتية (الرقمية) التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات.
3. في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة فإننا قد نجد أن هناك خصوصية لشرط الابتكار أو الأصالة في بعض المصنفات الحديثة نسبياً كقواعد البيانات وبرامج الحاسب، والوسائط المتعددة، وتعود هذه الخصوصية إلى المحتوى الفني المعقد لمثل هذه المصنفات الحديثة نسبياً أو المصنفات وليدة البيئة التقنية ولا بد من توافر الابتكار في هذه المصنفات، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة تلمس الومضات الابتكارية في هذه المنتجات وبالأخص مصنف أو منتج الوسائط المتعددة بسبب التقنيات الفنية المعقدة والمتداخلة في تركيبته، واشتراك الآلة في خلق مثل هذا المنتج، ومع ذلك فلا بد وأن هذا المنتج يحمل بين ثناياه ابتكاراً ينم عن جهد فكري لمنشئه.
4. إن العمل الفكري سواء في البيئة الرقمية أو خارجها محمي إذا كان مبتكراً، إلا أن هذا الشرط قد يتغير ليتلاءم مع البيئة الرقمية؛ فمن التغييرات التي طرأت على مضمون شروط حماية المصنف تغيير في مضمون شرط الابتكار فغدا واضحاً أن البيئة الرقمية قد أثرت على مضمون شرط

---

[262] **د. مدحت محمد محمود عبد العال:** مدى خضوع برامج الحاسب للحماية المقررة للمصنفات الأدبية في ظل قانون حماية حق المؤلف ومشروع قانون حماية الملكية الفكرية " دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، 2002، ص 57.

[263] **د. أسامة أحمد بدر:** الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص 75.

[264] **Allen N. Dixon & Laurie C. Self:** Copyright protection for the information superhighway, London, Covinton & Burling, 1994, p. 157.

الابتكار في الاتجاه اللاتيني، والذي تتزعمه فرنسا بحيث أفرزت البيئة الرقمية تحديات أوجبت حماية أوسع للمؤلف مما أدى إلى اعتناق مفهوم موضوعي موسع بدلا من المنظور الشخصي للمصنف، مما جعل النظام اللاتيني يبدأ بالتراجع تدريجياً عن اعتناق مفهوم ضيق للابتكار قائم على العنصر الذاتي والشخصي متجهاً إلى ميدان أوسع في تفسير هذا الشرط ليبدأ بتبني المعيار الموضوعي كأساس لتحديد مفهوم الابتكار، خاصة في ضوء عصر الرقمية ابتداءً من ظهور برامج الحاسب وقواعد البيانات وانتهاءً بما أفرزته البيئة الرقمية من أشكال مستحدثة للمصنفات كالوسائط المتعددة.

5. لاحظنا أن الابتكار قد تأثر بمعطيات الثورة التكنولوجية كما ظهر لنا من خلال هذه الورقة البحثية وسوف تستمر التكنولوجيا برفدنا بأدوات تساعد في العملية الإبداعية والابتكارية من خلال أشكال وأدوات جديدة كالقدرة على الدمج والمزج بين عدة أنواع مختلفة من المصنفات في منتج " الملتيميديا "، والقدرة على تعديل مصنفات بطرق جديدة من خلال تقنيات التحوير الرقمي، أو القدرة على السماح بالتوزيع عبر شبكة الانترنت بين مؤلفين على مسافات متباعدة متجاوزة الحدود الجغرافية للدول.
6. على الرغم من مفرزات ثورة تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين حق المؤلف إلا أن الوقت ما زال مبكراً لإدخال تعديلات أو نصوص في قوانين حق المؤلف فيما يتعلق بشرط الابتكار، فبالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والثورة المعلوماتية الهائلة وصرعاتها المتجددة والمستمرة التطور في شتى الميادين القانونية قد ألقت بضلالها على شرط الابتكار، ولاسيما في ضوء الصعوبة في تحديد وتلمس وجود شرط الابتكار في بعض المصنفات ذات الطابع التقني بسبب المحتوى الفني التقني المعقد لهذه المصنفات، فإن التطور المستمر والمتسارع في ظل البيئة الرقمية يجعل من الصعوبة وضع معيار جامع مانع لشرط الابتكار.

ثانياً:- التوصيات:

1. نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات وعصر الأرقام الذي نعيشه وما أفرزه من إنتاجات جديدة يوجب توسيع مدى حق المؤلف ليستوعب هذه الإنتاجات الحديثة، فإن الباحث يوصي بوجوب قيام الدول التي تنضوي تحت لواء النظام اللاتيني – كالأردن والدول العربية - بالأخذ بالمعيار الموضوعي لمفهوم الابتكار الذي تتبناه دول النظام الإنجلوسكسوني، دون أن يضطر مناصرو النظام اللاتيني إلى إرهاق أنفسهم بالبحث عن توافر العنصر الذاتي والشخصي في المصنف وخاصة فيما يتعلق بتلك المصنفات التي أفرزتها البيئة الرقمية لتكنولوجيا المعلومات أو الغوص في ماهية المصنف الحديث لاستكشاف البصمة الشخصية للمؤلف فنحن الآن في عصر ينظر إلى الابتكار كمفهوم اقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام الإنجلوسكسوني وفلسفته الموضوعية التي يتبناها لا تهمل النزعة الشخصية للمؤلف وإن كانت تتطلب الدرجات الدنيا من الإبداع.
2. يوصي الباحث بأن يقوم المشرع الأردني ومشرعو الدول العربية بإدخال نص في قوانين حق المؤلف يترك الأمر لقاضي الموضوع في البحث عن توافر شرط الابتكار في المصنفات ذات الطابع التقني مستنيرا بالأطر العامة التقليدية – دون التمسك بحرفيتها- في تحديد الابتكار دون إغفال التعقيد التقني في هذه المصنفات مع إمكانية الاستعانة بالخبراء التقنيين في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1) **د. أسامة أحمد بدر**: الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

2) **أمين أعزان**: الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، **2007م.**

3) **د. جمال الكردي**: حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية " والنظرة العربية والإسلامية للحقوق الذهنية في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد"، بحث منشور في مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، الجزء الأول، 2001.

4) **د. حسام الدين كامل الأهواني**: حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول " الملكية الفكرية " المنعقد في جامعة اليرموك الأردنية خلال الفترة من 10-11 تموز 2000، كلية القانون، منشورات جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

5) **خالد حمدي عبد الرحمن**: الحماية القانونية للكيانات المنطقية(برامج المعلومات)، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق- جامعة عين شمس، 1992م.

6) **د. رشا علي الدين:** النظام القانوني لحماية البرمجيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

7) **المستشار عبدالحميد المنشاوي**: حماية الملكية الفكرية وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.

8) **د. عبد الرزاق السنهوري**: الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1991.

9) **د.عبد الرشيد مأمون، د. محمد سامي عبدالصادق**: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم 82 لسنة 2002 ،الكتاب الأول ، حقوق المؤلف)، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2008.

10) **د. عمر محمد أبو بكر بن يونس**: الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت (الأحكام الموضوعية و الجوانب الإجرائية)، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

11) **د. فاروق الأباصيري**: نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

12) **د. فايز عبدالله الكندري**: حدود الحماية المدنية لبرامج الحاسب الآلي وفق أحكام القانون رقم 64 لسنة 1999م في شأن حقوق الملكية الفكرية وعلى ضوء اتفاقية TRIPS، بحث منشور في مجلة الحقوق، مجلة تصدرها كلية الحقوق في جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الثامنة والعشرون، صفر 1425 هـ - 2004م.

13) المبادئ الأولية لحق المؤلف، منشورات منظمة اليونسكو باللغة العربية،.1981

14) **د. محمد حسام لطفي**: حقوق المؤلف في ضوء أراء الفقه و أحكام القضاء، القاهرة، 1999-.2000

15) **محمد حسن عبدالله علي**: نحو نظام قانوني خاص بحماية برمجيات الحاسب " دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة 1428هـ - 2007.

16) **د. محمد السعيد رشدي**: عقد النشر (دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية " الانترنت ")، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، بدون دار نشر ، بدون طبعة ، 2007.

17) **محمد علي فارس الزعبي**: الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق المؤلف (دراسة مقارنة ما بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلو أمريكي)، منشاة المعارف، الإسكندرية ، 2003.

18) **د. مدحت محمد محمود عبد العال:** مدى خضوع برامج الحاسب للحماية المقررة للمصنفات الأدبية في ظل قانون حماية حق المؤلف ومشروع قانون حماية الملكية الفكرية " دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، 2002.

19) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، القاهرة ، 2005.

20) **د. نواف كنعان**: حق المؤلف (النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى ، الإصدار الرابع ، 2004.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) **Allen N. Dixon & Laurie C. Self:** Copyright protection for the information superhighway, London, Covinton & Burling,1994.

.2) **André Francon**: cours De propiété littéraire et industrielle, éd.Cd. (les cours De Droit), 1996

3) **Catherine Colston, Kirsty Middleton:** Modern intellectual property law, 2nd edition, Cavendish publishing limited, London, 2004.

4) **David Johnston, Sunny handa, Charles morgan**: Cyber law, Stoddart, New York, 1997.

5) **Delia Lipszyc:** Copyright and neighbouring rights, UNESCO PUBLISHING, printed in France, 1999.
6) **Graham. J. H. Smith**: Internet law and regulation, 3rd edition, sweet and Maxwell, London, 2002.
7) **Graham P. Cornish:** Copyright (interpreting the law for libraries, archives and information services, London, library association publishing, 2001.
Introduction to Intellectual Property Law, 4th edition, 8) **Jeremy Phillips & Alison Firth**: Butterworths, London, 2002.
9) **Leone Woodcock:** Legal and Ethical Issues in Multimedia: A Technical Perspective, School of Multimedia and Information Technology -Southern Cross University, AUSTRALIA, 2000,p.1. Available on line (on Dec 26th 2014) at:
http://pdfcast.org/cache/legal-and-ethical-issues-in-multimedia-a-technical-perspective
10) **Marjut salokannel**, Ownership of rights in audiovisual production " a comparative study", Kluwer law international, Dordrecht- Netherlands, 1997.
11) **Paul Goldsten**: copyright, little brown and company edition, vol. 1, 1989.
s business law, 15th edition, Sweet & '12) **Paul Dobson & Clive M. Schmitthoof:** Charlesworth Maxwell, London, 1991.
13) **Ramon Casas Valles**: The requirement of originality, An Essay at: Research handbook on the future of EU copyright, Edward Elgar publishing Limited, Cheltenham-UK, 2009.
14) **F.E Skone James:** Copinger and Skone James on the Law Of Copyright," including international and colonial copyright, with the statutes thereto and forms and precedents", Sweet & Maxwell, London, 8th edition, 1948.
15) **World Intellectual Property Organization (WIPO):** Intellectual Property on the Internet: A Survey of Issues, 2000, p.32. Available on line (on March- 21st-2010) at:
http://www.wipo.int/copyright/ecommerce/en/doc/surrvey.doc